

## إقطاعية روسيا في الشرق الأوسط

مربية، كلها تشير إلى أهداف لا علاقة لها بالقضية السورية. هناك قضايا أخرى صارت تمر من خلال الحرب السورية. كل دولة بما تطمح به وكل جهاز مخابرات بما يخطط له. صارت سوريا مختبرا تجريبيا. إن فشلت تجربة حلت تجربة أخرى محلها. وهكذا تكاثرت أعداد المرتزقة وازداد عدد المتعديين.

تلك حصيلة ليست سوية. أمر ما سيرجع المحاربين الرسميين. روسيا وتركيا وإيران بعد انسحاب الولايات المتحدة. وهنا ينبغي أن لا نهمل إسرائيل وهي محارب لا علاقة مباشرة له بميدان القتال. لا مرتزقة ولا أموال ولكنها تقاوت بجيش رسمي مثلها في ذلك مثل روسيا لكن عن بعد.

لم يكن من السهل أن تستعيد تركيا جيوش المرتزقة التي اشرفت على تدفقها إلى الأراضي السورية. لقد بذلت روسيا جهدا جبارا من أجل أن تقتنع تركيا بأن عليها أن تقوم بدور إيجابي. غير أن أصعب ما كان يمكن القبول به أن يكون غزوها هذه المرة من خلال جيش يتكون من سوريين. لقد استسهلت تركيا القتال بجيوش تتألف من مرتزقة سوريين. سيكون الأمر غريبا. سوريون يقاتلون باعتبارهم مرتزقة على أرض بلادهم. تلك مفارقة مؤلمة وحزينة غير أنها في الوقت نفسه تشير إلى المسافة التي صارت تفصل بين السوري وقضيته.

لقد قاتل البعض لأسباب طائفية. وهي فكرة غريبة عن سوريا. فكرة تم التأسيس لها من قبل جماعة الإخوان المسلمين وكانت الحرب مناسبة لإشاعتها. في ما مضى لم يكن السوريون طائفين. اليوم صار كل سوري يحمل في رأسه جرسا يذيق حين ترد كلمة "علوي". ذلك ما خطط له جماعة الإخوان المسلمين وكرسته سنوات الحرب. ولكن ما الذي تعنيه خسارة الجميع وأن أحدا من السوريين لن يكون هو المنتصر؟ ذلك معناه أن

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

بعد عشر سنوات من الحرب تحتاج سوريا إلى من يعينها على طي كل الملفات وفتح ملف واحد يمكن الإجابة من خلاله على سؤال "ما المصير؟"

في الماضي كان هناك سؤال ملح هو "ما العمل؟" اليوم يظهر الجميع بأسهم، في المعارضة والمؤالة. أما ما يقوله النظام من خلال وسائل إعلامه فإنه نوع من التهريج. فلا أحد انتصر على آخر لم تعد له قيمة تذكر. المعارضة خسرت جيشها الحر في وقت مبكر. لقد تركت ساحات القتال للتعليمات الإرهابية وهي جماعات لا صلة لها لا بسوريا ولا بالثورة السورية، بل إن الكثير من مقاتليها لا يعرفون شيئا عن سوريا. أما معلوماتهم عن النظام السياسي الحاكم فيها فهي صفر.

هناك قضايا أخرى صارت تمر من خلال الحرب السورية، كل دولة بما تطمح به وكل جهاز مخابرات بما يخطط له، صارت سوريا مختبرا تجريبيا إن فشلت تجربة حلت تجربة أخرى محلها

ربما اتوا إلى سوريا لأسباب دينية تبعا لمفهوم الجهاد. ذلك أمر محتمل. لكن الغالب أن الكثيرين قدموا لأسباب مالية. لقد تم غزو سوريا بمجموعات هائلة العدد من المرتزقة وكان هناك متعهدون يغذون هذه المجموعات بالبشر حين الحاجة. لقد وجد السوريون أنفسهم فجأة وهم يعملون في خدمة أفواج وفصائل أجنبية تحمل عناوين



السورية. وذلك ما عبرت عنه من خلال صمتها في مواجهة الغارات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية أو مواقع حزب الله على الأراضي السورية. خلاصة القول إن مصير سوريا لن يخرج عن نطاق عما هي عليه اليوم "إقطاعية روسية في الشرق الأوسط". ذلك ما يمكن أن توافق عليه إيران وتركيا ولكن لا أحد يفكر في أن يسال السوريين عنه.

هل كان صعبا على إيران أن تدرك أن روسيا ترغب في أن لا يشاركها أحد بسوريا؟ ولكن إيران حاولت أن تكون شريكا. إن فشلت فلا بأس بأي دور تقترحه روسيا. ستكون إيران مرنة في ما يتعلق بالمسألة السورية. كان واضحا بالنسبة إليها أن دولة كبرى مثل روسيا قد حسمت الأمر وهي ليست على استعداد بعد أن اقامت تفاهات مع إسرائيل أن تقبل بوجود دولة عدوة لها على الأراضي

المصير الذي ستنتهي إليه بلادهم. مضي الكثير من الوقت. ربما مضى كل الوقت وروسيا تحاول منع الشركاء الصغار من الاستمرار في البقاء على الأراضي السورية. "لقد انتهى دوركم". ذلك ما فهمته تركيا فصارت تتعامل من خلال مرتزقتها السوريين وهو ما قبلت به روسيا على مضض. أما إيران فقد كانت مصررة على تمثيل دور الأضعف. لذلك كانت روسيا مضطرة لإزاحة ميليشياتها بالعودة.

السوريين، مؤالة ومعارضة قد تم إخراجهم من حلبة السباق وصاروا مجرد شهود. إن ما يحدث اليوم على الأرض السورية له علاقة بالمصالح الإقليمية والدولية ولا علاقة له أبدا بالمصلحة السورية. شعب سوريا لن يلتفت إليه أحد. لذلك فإن سؤال "ما العمل؟" لم يعد له مكان بين الأسئلة. لا يحق للسوريين أن يسألوا عن الطريقة التي يمكنهم من خلالها أن يتقنوا بلادهم. فقط يحق لهم أن يسألوا عن

## الحشد الشعبي نسخة من الحرس الثوري الإيراني

في النهاية يجب وضع معايير محددة وواضحة لمناصب هيئة الحشد الشعبي واللجوء إلى استخدام القانون العسكري ضد المنتمين منها، وتنشيط دور أمن الحشد وقانونيته ومقتضياته لغلق المكاتب الاقتصادية ومعاقبة المخالفين ومنع العمل السياسي والحزبي، حتى تستطيع هذه الهيئة لعب دورها داخل جسد الدولة العراقية، بنحو منسجم مع قانون العراق دستوره.

لا رهان على تصدع وحدة المشروع الإيراني في العراق فالصراع المزعوم بين ما يسمى الحشد الولائي والحشد المرجعي لا يخرج عن كونه قبلة صوتية تمهد لمقدمات قد تفرضها الظروف

كما اقترح الراحل الهاشمي، إخضاع أعمال هيئة الحشد للرقابة المالية والإدارية، من خلال تفعيل دور الرقابة الحكومية والبرلمانية في هذا الاتجاه، للحيلولة دون إصدار قرارات غير شرعية تخالف أحكام القانون العراقي. ويتساءل العراقيون، طالما أن ذريعة محاربة داعش، التي تأسس الحشد بموجبها، قد زالت، فما مسوغ بقائه إلى الآن؟ الواضح من الأمر كله هو أن ثوار أكتوبر وضعوا بنادق الحشد بغرفته الولائية والمرجعية في دائرة "القتل العمد"، إذ سقط المئات من الشهداء من بغداد إلى البصرة ومن ذي قار إلى بابل وأخيرا في مدن إقليم كردستان.. والسلام على الشهداء.

للمصالح العليا الإيرانية الأولية في الصراع المزعوم، ويجهد قادة الحرس الثوري الإيراني وقادة الميليشيات الولائية أنفسهم أن لا يمتد هذا الصراع إلى الشارع العراقي، لأن أساس الفلسفة الإيرانية في الخلاف والتفاهم أن يكون تحت السيطرة. يجب أن لا ننسى أن الهيكل التنظيمي القيادي والإداري لهيئة الحشد الشعبي يدار بنسبة 80 في المئة من خلال قيادات وإدارات تنتمي لمرجعية الحشد الولائي، في حين ليس للحشود المرجعية وحشود السنة والأقليات مناصب قيادية عليا أو وسطى داخل الهيكل التنظيمي لهيئة الحشد.

في 27 أبريل 2020، لاحظ الخبير الأمني العراقي والباحث في شؤون الجماعات المسلحة، هشام الهاشمي، الذي قتله مسلحون، قرب منزله في منطقة زيونة شرقي بغداد، في يوليو الماضي، أن التشكيل الحالي لهيئة الحشد الشعبي لم يعد يتفق مع النظام السياسي الحالي وما اعتراه من تغيرات.

المعتروضون على هيكلية الحشد اليوم أكثر بكثير مما كانوا عليه عند إنشائها، وهي تواجه في الوقت الحالي العديد من الأزمات، علاوة على أن الدول الكبرى الغربية والعربية تحت العراق على حل هيئة الحشد أو تحجيم أدوارها وصلاحياتها أو تقليص مواردها البشرية أو مراجعة عمليات دمجها مع القوات النظامية أو عددا قوتا احتياطية تُستدعى عند الحاجة مع راتب تقاعدي منصف.

الهيكلية الحالية للحشد الشعبي لا تعبر عن التغيرات الدراماتيكية السياسية والاقتصادية الحالية، ولا بد من تعزيز فاعلية الحشود الأخرى الولائية في زمن يشهد أزمات متعددة ومتشعبة منها الإرهاب الدولي والصراعات الداخلية والدولية وزيادة الفقر، وذلك كله يؤثر على ضرورة إعادة هيكلية هيئة الحشد.

صفحات المشروع التوسعي الإيراني، عبر مجموعة اليات تعتمد على المرجعية السيستانية ومرجعية قم بالتناغم، وإذا ما حدث خروج عن الخط في الساحة العراقية فذلك يعود إلى عدم انسجام أدوات المشروع الإيراني تماما. بل إن هذه الأدوات قد تختلف في فهمها لهويتها وتاريخها ولأبعاد المشروع نفسه. على المراقب، والحالة هذه، أن لا يراهن على تصدع وحدة المشروع الإيراني في العراق، كما أنه يجب أن لا يهمل ظروف الخلاف، وأن يلاحظ أيضا أن الصراع الظاهر المزعوم بين ما يسمى الحشد الولائي والحشد المرجعي لا يخرج عن كونه قبلة صوتية تمهد لمقدمات قد تفرضها الظروف لخيار المرحلة المقبلة.

لهذه الأسباب كلها، لا يجد المرء ثباتا في حدود النصوص المتداولة، والثابت الوحيد فيها هو أن

بأنه كذبة؛ ليس هناك حشدا تابعا للرجعية؛ ما حدث هو محاولة من السيستاني، أو بالأصح ابنه محمد رضا، لضبط تصرفات الحشد، التي ولدت استياء عاما بين العراقيين. بمعنى آخر أن الخزعلي وأمثاله قد تجاوزوا الحدود كثيرا مما أدى إلى عزل الحشد عن عموم الناس. ما يريد القلمجي قوله هو أنه ليس هناك خلاف بين المرجعية والحشد، وإنما الخلاف على أسلوب إدارته السيئة، مما يعني، باختصار، أن هذه الميليشيات جميعها متفقة على ألا تختلف، وأن المرجعية هي الراعي الأول لهذه الميليشيات وأن أي مراهنه على حدوث خلافات بين الميليشيات ستكون فاشلة. وما ذهب إليه القلمجي، ينطبق عليه اعتقاد القائد الطلابي العراقي محمد دبدب، وهو أن مرجعية السيستاني موظفة لصفحة أخرى من

العابرة للحكومة ولقوانين البلاد، وليصبح، القوة المركزية الأولى وصاحب القداسة المتمتعة بميليشياته وعناصره بحصانة مطلقة.

أصبح "الحشد المقدس" حارس المصالح الإيرانية والعمل على تعزيز نفوذها داخل العراق، والذي حقق، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما عجزت إيران عن تنفيذه في حرب الثماني سنوات (1980 - 1988) عندما هزمها العراقيون. واقع الأمر أن الصراع بين ما يدعى بالحشدين، الولائي والمرجعي، يجري داخل هذه الظاهرة المسلحة نفسها، تماما كما الصراع الصوتي بين المحافظين والإصلاحيين تحت قبة البرلمان الإيراني رغم انتمائهما إلى الولاية ذاتها وعملهما سويا تحت علم واحد.

يصف السياسي العراقي عوني القلمجي ما صرح به قيس الخزعلي

د. باهرة الشيلخي  
كاتبة عراقية

على الرغم من الهجوم غير المسبوق، الذي شنه زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق "الولائية" قيس الخزعلي على حشد العتبات "المرجعي" واتهامه بأنه مشروع إسرائيلي أميركي، إلا أن المراقبين وغالبية العراقيين أجمعوا على عدم وجود حشد ولائي وآخر مرجعي، وأن جميع الفصائل الميليشيائية تنتمي إلى حشد واحد.

في الحقيقة هو نسخة أخرى من الحرس الثوري الإيراني، كما أورد "معجم العقل الأميركي" مؤلفه الدكتور عبدالستار الراوي، في طبعته الثانية 2015، وذلك بإعلان المرجع علي السيستاني وختمه، وكان "الجهاد الكفائي"، الفتوى الزرية تحت غطاء تطهير البلاد من تنظيم "داعش الإرهابي".

وجهدت أحزاب وولاية الفقيه نفسها لإظهار الحشد بوصفه بطلا منقذا وإيداء الامتثال لدور الجمهورية الإسلامية وجهدها اللوجستي ومشاركتها الفعلية في تحرير الأراضي العراقية، بهدف تعزيز موقع ولاية الفقيه وترسيخ نفوذها.

كانت هذه الأهداف، من الألف إلى الياء، لائحة العمل، التي تفرغ لها قاسم سليمان، منذ لحظة سقوط الموصل تحت قبضة تنظيم داعش، مروراً بالفتوى، التي لم تكن لتتم، بهذه العجالة، لولا سليمان وتابعه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وهذا ما يثبت أن الحرس الثوري الإيراني هو الذي استولى الحشد الشعبي في العراق.

كان "الجهاد الكفائي" موعدا حاسما في تحقيق "الطفرة الولائية"، وهي الأمنية، التي تطلعت إليها طهران منذ صيف هزيمتها في العام 1988، ليصبح الحشد الذراع الحرة لإيران على امتداد النهرين، الذراع

